

Distr.: General
9 June 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 118 (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 4 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة بأن تشير إلى ترشح ماليزيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024 في الانتخابات المقرر إجراؤها في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وعملاً بقرار الجمعية العامة 251/60، تشترف البعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة كذلك بأن تحيل طيه تعهداتها والتزاماتها الطوعية التي تؤكد من خلالها مجدداً أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من أولويات السياسة الخارجية لماليزيا (انظر المرفق). وترجو البعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة ممتنة أن يتفضل رئيس الجمعية العامة بتعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 118 (د) من جدول الأعمال.

* A/76/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

120721 170621 21-07623 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 4 حزيران/يونيه 2021 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

ترشح ماليزيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان، 2022-2024

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

1 - تتقدم ماليزيا بطلب الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024، وهي على ثقة من أنها ستكون قادرة على العمل بشكل بناء كعضو في المجلس. وتشرف ماليزيا بحصولها على تأييد رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإجماع لتكون مرشحة الرابطة لعضوية المجلس.

2 - وفي حال انتخابها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، تتعهد ماليزيا بما يلي:

(أ) اتباع نهج شامل للمجتمع بأسره إزاء تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد، ولا سيما في تقييم توصيات الاستعراض الدوري الشامل ورصدها وتنفيذها:

‘1’ أضفت ماليزيا الطابع المؤسسي على مشاورّة نصف سنوية بين أصحاب المصلحة المتعددين تشارك فيها جميع الوكالات التنفيذية ووكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية ومؤسسات الأعمال التجارية وجهات المجتمع المدني وتُكرس لمتابعة التوصيات الواردة في الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بالبلد. وتضطلع ماليزيا للمرة الأولى، وتأكيداً لتصميمها على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد، بإعداد تقرير منتصف المدة الطوعي عن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

‘2’ تتعاون ماليزيا عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومع الأمم المتحدة في ماليزيا من أجل العمل معاً على وضع مصفوفة رصد للاستعراض الدوري الشامل تتماشى مع اتفاقيات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة ومع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وستتبع ماليزيا ذلك باستخدام قاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات التي وضعتها مفوضية حقوق الإنسان لكي ترصد تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتشجع إقامة حوار شامل مع الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام لزيادة تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في البلد. وتقتر ماليزيا باختيارها كواحدة من البلدان السبعة النموذجية التي ورد ذكرها في “الدراسة المتعلقة بالممارسات الجيدة المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل” التي أعدتها المفوضية.

‘3’ في أعقاب التوصيات التي قُدمت خلال الاستعراض الدوري الشامل الأول لماليزيا، أطلقت حكومة ماليزيا خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2018، وهي خطة شاملة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في البلد من خلال تعاون مكثف بين الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

‘4’ ماليزيا ملتزمة بتنفيذ واجباتها بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان التي انضمت إليها كدولة طرف، وهي تحديداً اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تحسّن سجل ماليزيا في مجال الإبلاغ

تحسناً هائلاً في السنوات الأخيرة، ويُعزى ذلك بقدر كبير إلى بناء القدرات وتخصيص الموارد الكافية واتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز الوعي، علاوة على الشراكة الوثيقة مع مختلف وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

٥' تعكف حكومة ماليزيا حالياً على إجراء دراسة ومراجعة معمّقتين لقوانينها المتعلقة بالأمن، والتي تتألف من قانون الجرائم الأمنية (التدابير الخاصة) لعام 2012 وقانون منع الجريمة لعام 1959 وقانون منع الإرهاب لعام 2015 والقانون المتعلق بإثارة الفتنة لعام 1948 وقانون التجمع السلمي لعام 2012 وقانون المطابع والمنشورات لعام 1984. وتشمل عملية المراجعة إجراء مشاورات مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا المعروفة باسم اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان، ومع مجلس نقابة المحامين والمشتغلين بالقانون والأكاديميين.

٦' فيما يتعلق بعقوبة الإعدام، تقرّر منذ عام 2018 وقف جميع عمليات إعدام السجناء المحكوم عليهم بتلك العقوبة. وفي عام 2019، طلبت حكومة ماليزيا إجراء دراسة لمراجعة عقوبة الإعدام الإلزامية على 11 جريمة بهدف منح المحاكم صلاحية تقديرية لتخفيف الأحكام عند نظرها في تلك الجرائم، وهو الأمر الذي يشكّل تحولاً سياسياً سيكون له عظيم الأثر على نظام العدالة في ماليزيا.

(ب) التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من كيانات الأمم المتحدة المعنية على تعزيز حقوق الإنسان في البلد وعلى الصعيد العالمي:

١' ترحب ماليزيا بتعيين مستشار لحقوق الإنسان في البلد في الآونة الأخيرة وتتعهد بالعمل معه عن كثب لزيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان ولتعزيز جهودها في مجال النهوض بحقوق الإنسان، ولا سيما من خلال بناء القدرات والمساعدة التقنية.

٢' استقبلت ماليزيا مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في زيارتها الأولى للبلاد في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وزارها كذلك المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان 12 مرة. وفي عام 2019، وجهت حكومة ماليزيا دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لزيارة البلد.

٣' تتشاور ماليزيا عن كثب مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن إمكانية التوقيع والتصديق على بقية الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتتعاون ماليزيا مع مفوضية حقوق الإنسان على ترجمة معاهدات حقوق الإنسان الأساسية التسع إلى اللغة الماليزية. وتهدف هذه المبادرة إلى تثقيف الجمهور بشأن الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان، وتوعيته بالمعايير والممارسات الدولية لحقوق الإنسان، وربما التوفيق بين هذه المعايير وبين القوانين والممارسات المعمول بها في ماليزيا.

(ج) مواصلة العمل مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته بشكل بناء، مع تبني منظور معتدل ومتوازن لتعزيز روح التعاون:

١' تؤمن ماليزيا بشدة بما للتعاون بشأن قضايا حقوق الإنسان استناداً إلى نهج بناء لا تصادمي من قيمة على المدى البعيد. وتعترم ماليزيا أن تجلب لمائدة المناقشات في مجلس حقوق الإنسان روح المشاركة والتعاون والشمول والشفافية والاحترام المتبادل البناء والعملية، مع قناعة بأن ما يوحد المجتمع الدولي، على اختلاف وجهات النظر والمواقف، أكثر بكثير مما يفرقه عندما يتعلق الأمر بالنهوض بحقوق الإنسان.

٢' ستتبع ماليزيا، إذا ما انتُخبت لعضوية المجلس، نهجا متوازنا وغير ميسس إزاء قضايا حقوق الإنسان من خلال الحوار البناء والشامل للجميع، فضلا عن بناء القدرات والتعاون التقني. ونحن نهدف إلى إثراء نوعية الحوار والتعاون والعمل في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

(د) تنفيذ سياسات وتشريعات تعزز وتحمي حقوق أشد الفئات ضعفا:

١' تظل ماليزيا ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق جميع الأطفال، بما يتفق والتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وتتعاون ماليزيا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة على استعراض السياسات القائمة فيما يتعلق بالأطفال ووضع سياسة وخطة عمل وطنيتين موحدين جديتين بشأن الطفل.

٢' قامت حكومة ماليزيا في عام 2019 بتعيين مفوضة لشؤون الأطفال في مؤسستها الوطنية لحقوق الإنسان، المعروفة باسم اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان، وذلك بهدف زيادة تعزيز الدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة لدى الحكومة بالتركيز على حقوق الطفل.

٣' في عام 2017، أنشأت ماليزيا المحكمة الخاصة للجرائم الجنسية ضد الأطفال، والمحكمة هي الأولى من نوعها في جنوب شرق آسيا وهي تهدف إلى تسريع النظر في قضايا الجرائم الجنسية المرتكبة ضد الأطفال مع العمل في الوقت نفسه على حماية سلامة الضحايا والشهود الأطفال ومصالحهم ورفاههم.

٤' تسعى ماليزيا جاهدة إلى تحسين نظام الخدمات الاجتماعية المقدمة إلى الأطفال من خلال مبادرات متنوعة منها مثلاً مشروع "تحويل مسار" التجريبي الذي يستفيد منه الأطفال الجانحون، ومشروع "بديل الاحتجاز" التجريبي لفائدة الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمفصولين عنهم في مراكز الهجرة، ومشروع "الرعاية الأسرية" التجريبي لفائدة الأطفال الذين يحتاجون إلى الرعاية والحماية. وتهدف هذه المشاريع التجريبية إلى ضمان تنشئة الأطفال وتحقيقهم كامل إمكاناتهم في ظل بيئة أسرية، بدلا من وضعهم في مؤسسات.

٥' نفذت ماليزيا مبادرات عديدة للارتقاء بسبل عيش مجتمعات الشعوب الأصلية، بما في ذلك من خلال تطوير البنى التحتية والقضاء على الفقر وتنفيذ الأنشطة المدرة للدخل علاوة على برامج تنمية رأس المال البشري. وتعكف الحكومة حالياً على إعداد مخطط أولي لسياسة وطنية للتنمية لفائدة الشعوب الأصلية تركز على مجالات سبعة هي الاقتصاد والتعليم والصحة والبنية التحتية والأراضي والقيادة والثقافة، وذلك بما يتسق

مع إعلان الأمم المتحدة الصادر في عام 2007 بشأن حقوق الشعوب الأصلية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

٦' تؤمن ماليزيا بشدة بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة وشعار التغطية الصحية الشاملة "عدم ترك أحد خلف الركب". والحق في الصحة والرعاية الصحية حق يكتسي أهمية بالغة في ضوء انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولا سيما بالنسبة للفئات المهمشة والضعيفة. ومن الأساسي بناءً على ذلك ضمان حصول الجميع على لقاحات لكوفيد-19 تكون في متناولهم بأسعار معقولة وبشكل منصف. وفي هذا الصدد، توفر حكومة ماليزيا فحوصا صحية مجانية ولقاحات مجانية لجميع البالغين في البلد، بغض النظر عن جنسيتهم ووضعهم من حيث الهجرة. وفي إطار جهود ترمي إلى تشجيع دبلوماسية اللقاحات، ستعمل ماليزيا بنشاط مع منظمة الصحة العالمية والبلدان التي تشاطرها الموقف ذاته من أجل تعزيز حصول الجميع على اللقاحات بشكل منصف. وترحب ماليزيا بتبادل الخبرات الاستشارية المتخصصة والمعارف التقنية وخدمات بناء القدرات فيما يتعلق بمسائل الصحة، ولأغراض استطلاع أوجه تعاون جديدة مع الدول الأعضاء.

٧' ماليزيا على ثقة كذلك من أن اختيارها لعضوية المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية سيمكّنها من الاضطلاع بدور نشط في مجال دبلوماسية الصحة ومن ضمان تنفيذ سياسات صحة فعالة على نطاق واسع.

٨' تشارك ماليزيا في مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي وتتعاون مع بلدان من جميع أنحاء العالم لضمان جعل اللقاحات من المنافع العامة العالمية.

٩' قامت ماليزيا أيضا، بوصفها البلد المضيف لمركز منطقة آسيا والمحيط الهادئ العامل في إطار مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية التابع لبرنامج الأغذية العالمي، بتكثيف جهودها لتقديم المساعدة الغوثية الإنسانية دعماً للعمليات المتعلقة بكوفيد-19 والإغاثة الإنسانية في بلدان أخرى.

(هـ) تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والقضاء على

العنف ضد النساء:

١' أولت ماليزيا دوماً أولوية قصوى لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وستظل ماليزيا، كعضو في مجلس حقوق الإنسان، ملتزمةً تمام الالتزام بالوفاء بواجباتها التعاهدية بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلى الصعيد الداخلي، تسعى حكومة ماليزيا في إطار برنامجها لتمكين المرأة إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في دوائر صنع القرار في البلد بحيث لا تقل عن 30 في المائة. وقد حقق القطاع العام حتى الآن هذا الهدف وتجاوزه، حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار في عام 2019 ما قدره 37,3 في المائة. أما في القطاع الخاص، فقد بلغت نسبة تمثيل المرأة في عضوية مجالس إدارة أكبر مائة شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية

26,4 في المائة في عام 2019، بزيادة كبيرة عن نسبة 19,2 في المائة المحققة في عام 2017.

2' في سياق التصدي للعنف العائلي، أنشأت الحكومة خطاً ساخناً يعمل على مدار الساعة ("Talian Kasih") لتمكين الجمهور من الإبلاغ عن وقوع العنف العائلي أو حالات الاشتباه في وقوعه؛ و دشنت مراكز جامعة لخدمات التعامل مع الأزمات من أجل توفير الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي والقانوني ودعم الإيواء لضحايا العنف؛ وخصّصت مساجد لتكون مراكز استقبال وإيواء مؤقتة لضحايا العنف العائلي من جميع الأعراق والأديان؛ وشكلت أفرقة من المتطوعات ممن هن في سن الثامنة عشرة وما فوق المدربات تدريبا وافيا على توفير الدعم النفسي الاجتماعي من أجل القضاء على العنف ضد المرأة.

3' تسعى الحكومة، خلال جائحة كوفيد-19، إلى تعزيز مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية لدى المرأة من خلال وحدة "انقري واسحبي" البرمجية التي يُتَوَقَّع أن تستفيد منها 40 000 امرأة في ماليزيا. وتوفر الحكومة أيضا مبادرات مختلفة لخدمات رعاية الطفل من أجل دعم المرأة العاملة أثناء الجائحة، بما في ذلك عن طريق تقديم منح مالية لإنشاء مراكز لرعاية الأطفال وحواجز ضريبية لمشغلي هذه المراكز وتوفير إعانات مالية للوالدين.

4' تقوم حكومة ماليزيا حالياً باستعراض وتحسين خطة عملها المتعلقة بالنهوض بالمرأة من خلال التعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتهدف الخطة، في جملة أمور، إلى وضع إطار لتعميم مراعاة المنظور الجنساني يشمل برامج لبناء القدرات وتعيين فريق تنسيق للشؤون الجنسانية من كل وزارة. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تعكف الحكومة على وضع مشروع قانون التحرش الجنسي ومشروع قانون المساواة بين الجنسين.

(و) اتخاذ خطوات أوسع نحو إشراك الشباب وتمكينهم:

1' اتخذت ماليزيا خطوات هامة على طريق تمكين شبابها. وقد تحقّق في عام 2019 معلم بارز على هذا الطريق عندما تم تعديل الدستور الاتحادي لماليزيا في مبادرة دعمها الحزبان الرئيسيان في البلد لخفض سن التصويت للمواطنين الماليزيين من 21 عاما إلى 18 عاما. ويتضمن التعديل أيضا أحكاماً تنص على تسجيل الناخبين تلقائياً في القوائم الانتخابية وعلى أن يكون سن الأهلية للترشح للانتخابات 18 عاما، ليتسع بذلك نطاق الاقتراع العام والمشاركة المدنية من جانب الشباب في ماليزيا.

2' في عام 2016، عدّلت الحكومة قانون الطفل لعام 2001 لتمكين الأطفال من الاشتراك في المجلس الوطني للطفولة ومن المشاركة النشطة في عمليات صنع القرار الحكومية.

(ز) وضع خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان:

1' عمدت حكومة ماليزيا، إدراكاً منها لأهمية توعية المؤسسات التجارية بالصلة بين الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وفي إطار مساعٍ دعوية لتشجيع تلك المؤسسات على

منع ومعالجة الآثار الضارة للأنشطة التجارية على حقوق الإنسان، إلى إنشاء عدة آليات بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، منها مثلاً تصنيف "FTSE4Good" للمساءلة البيئية والاجتماعية ومساءلة الحوكمة الذي يتضمن معايير لحقوق الإنسان يتعين على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الماليزية اتباعها. وأصدرت اللجنة الماليزية المعنية بالشركات تعميماً بشأن الإفصاح عن مسؤولية الشركات والإبلاغ عنها يبرز المعايير والأدوات الدولية لحوكمة الشركات التي تشتمل على مبادئ لحقوق الإنسان ومؤشرات للأداء.

٢' تعكف الحكومة على إعداد خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في ماليزيا وذلك في ظل تشاور وثيق مع مختلف أصحاب المصلحة، بما يشمل الوكالات الحكومية واللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان وقيادات الأعمال التجارية ومنظمات المستثمرين والجهات التنظيمية والبعثات الأجنبية والأوساط الأكاديمية وجهات المجتمع المدني.

(ح) تكثيف الجهود من أجل تعزيز إيجاد بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة وتحسين فهم آثار تغير المناخ على التمتع بحقوق الإنسان:

١' تسعى ماليزيا، اعترافاً منها بعواقب تغير المناخ الضارة بالحق في الصحة والتنمية والمسكن والمياه والغذاء وبتأثيرها غير المتناسب على الفئات الضعيفة، إلى تكثيف التعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف فيما يتعلق بتغير المناخ. ويتجسد التزام البلد بمواجهة تغير المناخ في إنشاء مجلس العمل الماليزي المعني بتغير المناخ في عام 2021 برئاسة رئيس الوزراء ليكون المحفل الأرفع مستوى لتحديد مسار العمل ومناقشة سياسات وإجراءات تغير المناخ ودفع عجلة النمو الاقتصادي الأخضر، فضلاً عن تحفيز التكنولوجيا الخضراء والنمو الخفيض الكربون على جميع المستويات.

٢' ماليزيا على المسار الصحيح للوفاء بمساهمتها المحددة وطنياً في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي تعهدت من خلالها بأن تخفّض بحلول عام 2030 كثافة انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن أنشطة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 45 في المائة مقارنةً بما كانت عليه كثافة هذه الانبعاثات في عام 2005. وتتبع الحكومة في مساعيها إلى التحول نحو الاستدامة البيئية نموذجاً للنمو الأخضر يركز، على النحو المنصوص عليه في خططها الإنمائية، على الأطر السياسية والتنظيمية ورأس المال البشري والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء والأدوات المالية. وماليزيا ملتزمة بالعمل مع البلدان المعرضة للتضرر من تغير المناخ، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية.

(ط) مواصلة تشجيع التنوع من خلال احترام الحقوق الثقافية:

١' تؤمن ماليزيا بشدة، بوصفها بلداً متعدد الأعراق والثقافات والأديان، بقيم الشمول والقبول والتفاهم وبدورها في ضمان الوثام والتعايش السلمي على نحو يزيد من ثراء البلد. وقد أطلقت الحكومة مؤخراً سياسة الوحدة الوطنية وخطة الوحدة الوطنية للفترة

2021-2030. والسياسة المذكورة التي تستند إلى شعار "وحدتنا في تنوعنا" تهدف إلى تعزيز الوحدة والاندماج الوطني على أساس الدستور الاتحادي والمبادئ الوطنية (Rukun Negara)؛ وإلى تشكيل هوية وطنية تنطوي على الإحساس بالذات والوطنية والرحمة والتسامح والمسئولية تجاه الآخرين واحترامهم؛ وإعداد مواطنين ماليزيين يقدرون قيمة الوحدة ويطبقونها في حياتهم. ولدى وضع هذه السياسة وتلك الخطة، تواصلت الحكومة على نطاق واسع مع الجمهور ومع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

2' تعكف الحكومة أيضاً على وضع الصيغة النهائية للسياسة الوطنية للثقافة التي تدعم رؤية للرءاء المشترك تتحقق من خلال تعزيز الحقوق الثقافية وحمايتها.

(ي) مواصلة تعزيز مؤسسات وآليات حقوق الإنسان في ماليزيا:

1' ماليزيا ملتزمة بمواصلة توفير الدعم من أجل تعزيز لجننتها الوطنية لحقوق الإنسان لتكون مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من المستوى الممتاز في إطار المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) وذلك بجملته وسائل منها تحسين الدعم التمويلي، وإجراء مراجعة قانونية مستمرة لتعزيز القانون المنظم لها، وإضفاء الطابع المؤسسي على ازدياد تفاعل الوكالات الحكومية مع اللجنة.

(ك) مواصلة العمل البناء مع جميع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذاً كاملاً:

1' تقر ماليزيا بالصلة الحاسمة بين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وحقوق الإنسان. وتعتبر ماليزيا من أوائل البلدان التي حققت الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو خفض معدل الفقر بمقدار النصف بحلول عام 2010.

2' لا يزال الشمول والتنمية في صميم مساعي ماليزيا لإحداث تحول فيها. وتضطلع ماليزيا بمبادرات تهدف إلى تطويع أهداف التنمية المستدامة للتنفيذ على مستوى المقاطعات والسلطات المحلية في جميع أنحاء البلد تشترك فيها مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقيادات المجتمعية، استناداً إلى شعار "عدم ترك أحد خلف الركب".

3 - وللوفاء بهذه التعهدات، تلتزم ماليزيا بما يلي:

(أ) تبني وتعزيز نهج متوازن ومحاييد وعالمي وبناء وغير مسيئس إزاء قضايا حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان؛

(ب) تعميق التعاون على الصعيد الدولي دعماً لعمل مختلف الجهات الفاعلة والآليات التابعة للأمم المتحدة التي تُعنى بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق المجتمعات المستضعفة والمهمشة وأبناء الأقليات في البلد؛

(ج) التمسك بالمبادئ المرتبطة بنهج المجتمع بأسره من خلال مواصلة الاشتراك في مشاورات مشتركة بين الوكالات مع أصحاب المصلحة المعنيين، مثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المعروفة باسم

اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، من أجل الاستمرار في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لفائدة شعبها؛

(د) الاستمرار في استعراض تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها ماليزيا كدولة طرف. وقد أفضت هذه الاستعراضات في عام 2010 إلى سحب عدة تحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل؛

(هـ) العمل عن كثب مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن إمكانية التوقيع والتصديق على بقية الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بغية التوصل إلى فهم دقيق وكامل للحقوق والالتزامات ذات الصلة، وكذلك النظر في إمكانية التوفيق بين المعايير المنصوص عليها في الصكوك المذكورة وبين الدستور الاتحادي والقوانين المحلية؛

(و) تكثيف الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بحقوق الإنسان بين جميع شرائح السكان، بما يشمل الموظفين العموميين مثل موظفي إنفاذ القانون وأعضاء السلك القضائي والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة؛

(ز) تحسين آلياتها للرصد في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، باستخدام قاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

(ح) دعم وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما في سياق أعمال الحق في التنمية وبما يشمل دعم الجهود الجارية التي ترمي إلى تفعيل الخطة وتنفيذها؛

(ط) تبادل أفضل الممارسات مع سائر الدول الأعضاء والشركاء المهتمين بالأمر، بما في ذلك بشأن النهوض بحقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن القضاء على الفقر ومساكني الصحة والتعليم؛

(ي) العمل بشكل متواصل على المستوى الإقليمي مع شركائها في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولا سيما مع اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للرابطة، من أجل تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة؛

(ك) زيادة تعاونها على الصعيد الثنائي فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وتبادل العلماء في مجال تطوير اللقاحات، بالتوازي مع دعوة ماليزيا إلى توفير لقاح ميسور التكلفة يسهل للجميع الحصول عليه بشكل منصف وشروعها في العمل من أجل تطوير اللقاحات وإنتاجها؛

(ل) مواصلة العمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية لتحسين الأحوال المعيشية لشعبنا. فالتحديات التي جلبتها جائحة كوفيد-19 تدفع كل بلد، بما في ذلك ماليزيا، على التركيز على الحق في الصحة البدنية والعقلية والحق في الضمان الاجتماعي والحق في التعليم والحق في مستوى معيشي لائق، بما يشمل الغذاء والملبس والسكن.

4 - إن رغبة ماليزيا في الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024 تعكس تصميمها على مواصلة إحراز تقدم في جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيدين الداخلي والدولي على حد سواء. وتتطلع ماليزيا إلى المشاركة في المجلس بشكل بناء كعضو فيه وإلى المساهمة بنشاط في النهوض بحقوق الإنسان للجميع.